

بحث عن تطوير قري الريف المصري

أشارت دراسة تابعة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، إلى أنّ مشروع "تطوير قرى الريف المصري" يهدف إلى تغيير شامل ومتكامل التفاصيل لجميع قرى الريف المصري، التي تم حصرها بـ"4741 قرية" وتوابعها "30888" عزبة وكفرًا ونجعًا، من أجل إحداث تغيير جذري في حياة ما يقرب من 55 مليون مواطن مصري في 25 محافظة، وبالتناغم بين كافة الأجهزة الحكومية المعنية بدأت المرحلة الأولى لتطوير 1500 قرية وتوابعها في حوالى 51 مركزًا، ليشمل التطوير كافة جوانب البنية الأساسية والخدمات، والنواحي المعيشية والاجتماعية والصحية.

وأكدت الدراسة، أنّ هذا المشروع سيتم على 3 مراحل، الأولى تشمل القرى ذات نسب الفقر من 70% فما أكثر، والثانية تشمل القرى ذات نسب الفقر من 50% إلى 70%، والثالثة تضم القرى ذات نسب الفقر أقل من 50%، ويتم تحديد القرى الأكثر احتياجًا وفقًا لمعايير: ضعف الخدمات الأساسية من شبكات الصرف الصحي وشبكات المياه والكهرباء والاتصالات، وانخفاض نسبة التعليم، وتوافر المدارس وارتفاع كثافة

الفصول، والاحتياج إلى خدمات صحية مكثفة لسد احتياجات الرعاية الصحية، وحالة شبكات الطرق، وارتفاع نسبة فقر الأسر القاطنة في تلك القرى.

اهتمت كثير من الجهود التنموية عبر عقود عديدة بالريف المصري، وربما أقربها للذاكرة مشروع شروق للتنمية الريفية وتطوير الألف قرية الأكثر فقرا، وذلك قبل ثورة 25 يناير 2011، وعلى الرغم من تلك الجهود، ظلت معدلات الفقر تزداد وبالأخص في ريف الوجه القبلي، وهو الإقليم الأكثر فقرا في مصر. وتؤكد المؤشرات التنموية في مصر على التفاوت القائم بين الحضر والريف، وبالأخص ريف الوجه القبلي، فوفقا لمسح الدخل والإنفاق والاستهلاك 2019-2020 يُعد ريف الوجه القبلي هو الإقليم الأفقر في مصر، حيث تصل نسبة الفقر فيه إلى 15.48%، يليه الريف عموما بنسبة 78.34%، وفى مراتب تالية تأتى باقي الأقاليم الجغرافية ، حيث تصل نسبة الفقر في الحضر إلى 95.22%، والحقيقة أنه رغم الاختلاف الطفيف في تقديرات الفقر عبر السنوات، فإن الاتجاه لم يتغير، فريف الوجه القبلي رغم الانخفاض الطفيف في نسبة الفقر فيه مقارنة بسنوات سابقة، فإنه يُعد الأفقر على مدار هذه السنوات، ولتوضيح عبء الفجوة التنموية الجغرافية لغير صالح ريف الوجه القبلي، يتعين التأكيد وفقا للمسح نفسه السابق الإشارة إليه أن 48% من سكان ريف الوجه القبلي لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغير الغذاء، ولايزال ثلثا الفقراء يقطنون في الريف، و43% منهم يعيشون في ريف الوجه القبلي بينما يقطن فيه حوالى 26% من السكان.

ومما لا شك فيه أن السؤال الذي يطرح نفسه ،لماذا على مدار سنوات طويلة لم تؤد الجهود المتعددة لتنمية الريف، وبالأخص ريف الوجه القبلي، إلى إحداث تحول تنموي جوهري في أوضاع هذا الإقليم، فالانخفاض الطفيف في معدلات الفقر في هذا الإقليم يلقي بظلاله على مدى نجاعة الجهود التنموية

التي تتم فيه ، يسعى هذا المقال لإلقاء الضوء على ملامح الإشكاليات الهيكلية في تنمية الريف المصري والتي تقتضي حلولا غير اعتيادية .

أولا: المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"

حظي الريف المصري باهتمام رئاسي منذ عام 2019 عندما تم تدشين المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، وهي مبادرة هدفها تحقيق هدف العدالة المكانية، وهو هدف من الأهداف الرئيسة لرؤية مصر 2030.

تمُثل هذه المبادرة نموذجًا للشراكة بين الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية ،والقطاع الخاص والمجتمع المدني، تتمثل في الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية في وزارات التضامن الاجتماعي والتخطيط والتنمية الاقتصادية والقوى العاملة والتنمية المحلية والمالية، بالإضافة إلى جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وغيرها من المؤسسات الحكومية، كما يشارك فيها يشير تحليل معدلات الفقر فيمصر وتوزيعها جغرافيًّا إلى استمرار وجود فجوة جغرافية تنموية لغير صالح المناطق الريفية عامة، وريف الوجه القبلي على وجه الخصوص، حيث تصل نسبة الفقر فيه إلى 15.48%.

عدد من الجمعيات الأهلية، فضلا عن القطاع المصرفي وبيت الزكاة والصدقات المصري وبعض الجامعات الخاصة.

أهداف مبادرة تطوير قري الريف المصري

تتحدد أهداف المبادرة في أربعة أهداف استراتيجية، وهي:

1. بناء الإنسان

2. تحسين جودة حياة المواطنين
3. تحسين مستوى معيشة المواطنين الأكثر احتياجا
4. توفير فرص عمل لائق ومنتج

كانت أهداف التنمية المستدامة وبالتحديد الهدف الأول، وهو القضاء على الفقر بكل صوره وفى كل مكان، والهدف العاشر الخاص بالحد من التفاوت داخل البلدان وفيما بينها هي الأهداف الملهمة للمبادرة، ومع ذلك فقد تماست كل تدخلات المبادرة مع مجمل أهداف التنمية المستدامة، وربما قيمة هذه المبادرة هي قيامها بتصميم تدخلات قصدية لتحقيق أهداف محددة في المناطق الأكثر احتياجا، ولهذا السبب تم إعداد صيغة تمويلية لتوزيع الاستثمارات على القرى المستهدفة تأخذ في الاعتبار متغيرين أساسيين: وهما عدد السكان ومعدل الفقر في كل قرية بغية الوصول إلى سقف تمويلي استرشادي يؤخذ في الاعتبار عند تحديد أولويات التمويل في كل قرية.

استهدفت المبادرة في مرحلتها الأولى 143 قرية في 46 مركزًا في 11 محافظة، بواقع 8.1 مليون مستفيد، بلغت نسبة الفقر في المحافظات المستهدفة 76%، وبلغت جملة الاعتمادات الموجهة لقرى المرحلة الأولى 5.5 مليارات جنيه. وقد أسفر تقييم المرحلة الأولى من حياة كريمة)2019 - 2021(وفقا لما قام به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن عدد من النتائج: أولها، انخفاض معدل الفقر بحوالي 14 نقطة مئوية، ثانيها، تحسن مؤشر جودة الحياة)معدل إتاحة الخدمات الأساسية(بحوالي 18 نقطة ،وثالثها، تحسن في معدل التغطية بالخدمات الصحية بحوالي 24 نقطة، ورابعها، تحسن في معدل التغطية بالخدمات التعليمية بحوالي 12 نقطة، وأخيرا تحسن في معدل التغطية بالصرف الصحي بحوالي 46 نقطة مئوية.

ثانيا: البرنامج القومي لتطوير الريف المصري

مع بزوغ عام 2021، تم إعلان البرنامج القومي لتطوير الريف المصري، يغطي البرنامج الريف المصري ككل، بإجمالي عدد قرى 4500 قرية ،و30888 من التوابع والعزب، في حوالي 26 محافظة، بعدد سكان يقارب 57% من سكان مصر، وتم تحديد أهداف البرنامج في التالي:

- البنية التحتية الأساسية
- شبكات المياه والصرف الصحي
- شبكات الغاز
- الكهرباء
- الاتصالات والإنترنت
- الخدمات العامة والاجتماعية المدارس ،المستشفيات والوحدات الصحية، مكاتب الخدمات، الوحدات الزراعية والبيطرية، مراكز الخدمات الأمنية، المراكز التكنولوجية، مراكز الشباب
- الحماية الاجتماعية وتوفير فرص العمل
- برامج الحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي
- تنمية الحرف اليدوية والمهن وتوفير فرص عمل
- المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- التطوير المؤسسي والمشاركة المجتمعية وتنمية المهارات من خلال إشراك المواطنين في تنفيذ وتشغيل وضمان استدامة هذه المشروعات، تنمية مهارات أهل الريف ،والعمل على زيادة الوعي والثقافة.

مما لا شك فيه، أن شمول البرنامج للأهداف الأربعة السابق الإشارة إليها يشير إلى النظرة التكاملية في التنمية، وكذلك السعي لضمان استدامة التدخلات التنموية، ومما لا شك فيه أن توافر الإرادة السياسية

من المتغيرات المهمة لضمان نجاح مساعي تطوير الريف المصري، بيد أن الضمان الكامل لذلك يحتاج إلى إعادة النظر في بعض المشكلات الهيكلية والتي تحتاج معالجات غير اعتيادية.

يعد توافر الإرادة السياسية من العقدين إلى استمرار وجود فجوة جغرافية تنموية لغير صالح المناطق الريفية عامة وريف الوجه القبلي على وجه الخصوص، مما يعيد للأذهان أطروحات مدرسة التبعية المتنوعة عن العلاقة بين المركز والأطراف، وإن كانت العلاقة في هذا المقال تتركز بالأساس على التفاوتات بين المركز والأطراف على المستوى الوطني، والتي تتعدد مستوياتها، فالحديث هنا ليس عن مركز واحد ثابت أو طرف واحد ثابت، ولكن حديث عن تداول الوحدات الجغرافية وتقسيماتها الإدارية صفة المركز والطرف وفقا لموقعها النسبي للأكثر تطورا منها أو للأقل تطورا ونموا منها، والأمر الذى يتعين إثارة الانتباه حوله، أن قراءة وتحليل بيانات الفقر من الممكن أن تشير بشكل واضح للتفاوتات الإقليمية لغير صالح ريف الوجه القبلي باعتباره التفاوت الأكبر والأبرز ،ولكن بعيدا عن البيانات والتي لا تتوافر على نطاقات إقليمية أصغر من مستوى القرية والتي تقف عندها خرائط الفقر – والمقصود هنا توابع القرية المصرية مثل النجوع والكفور والعزب – فإن أطروحة المركز والأطراف تتجلى مستوياتها المتعددة ومواقعها المتداولة، كي تتضح الفكرة، فإذا كانت القاهرة العاصمة هي المركز فإن أطرافها باقي المحافظات، وكلما حدث البعد الجغرافي عن العاصمة كلما توافرت الأطراف، وعلى مستوى المحافظة، نجد عاصمة المحافظة هي المركز في حين قراها هي الأطراف، وإذا من بساطة الإحصاءات التي تنظر للريف كوحدة واحدة دون تباينات، إن الدلالة التنموية لهذا الطرح في غاية الخطورة من أكثر من جانب، أولها، أن توزيع الخدمات الأساسية في مصر ينحاز للمراكز على حساب الأطراف ،والمثال الواضح على ذلك، أن مدارس التعليم الأساسي تتم إقامتها في القرى، دون النجوع والكفور والعزب حتى لو بعدت المسافات بين بعض الكفور والعزب من ناحية والقرية التي توجد بها

المدرسة من ناحية أخرى ،وعلى المنوال نفسه، بالنسبة لتوزيع وحدات الرعاية الصحية الأولية وغيرها من الخدمات الأساسية، ثانيها، أن ما يترتب على ذلك من تداعيات يعنى حرمان الفئات السكانية التي تعيش في الأطراف أو أطراف الأطراف من حقوقهم الأساسية في التمتع بالخدمات الأساسية، وهى حقوق أساسية للمواطن مما يؤدى إلى اتساع قاعدة التهميش الاجتماعي، ثالثها، أن الجهود التنموية غير الحكومية في الغالب تتجه للمراكز أيا كان مستواها لأن ما بها من خدمات يساعدها على تنفيذ كثير من أنشطتها مما يعمق الفجوة التنموية الجغرافية لغير صالح الأطراف الأضعف في سلسلة المراكز والأطراف، رابعها، أن كل ما سبق يُشكل ما يمكن أن يطلق عليه فجوة مركبة، بمعنى أن سكان المناطق الطرفية خاصة حلقاتها الأضعف لا يُعانون من غياب العدالة المكانية، ولكن يجاور هذه الفجوة التنموية الجغرافية فجوة ثروة/الفقر وفجوة نوع وفجوة سن، وأيضا نتيجة غياب الخدمات الأساسية، خاصة الصحية وانتشار الفقر ونقص الغذاء، تبرز فجوة جسمانية)الإعاقات أيا كان نوعها(، وهذا يعنى إحكام حلقات الفقر مما يجعل الخروج من الفقر أمرا شبه مستحيل، فمن يفلت من حلقة، قد لا يستطع الإفلات من غيرها، وبناء على ذلك ،فإن الاقتصار على مجرد تحليل بعض الأرقام والنسب على مستوى الريف والحضر لتوضيح الفجوة الجغرافية والتفاوتات الإقليمية هو أحد مكامن الخطر الأساسية في التعامل مع هذه التفاوتات الإقليمية، فالقضية ذات أبعاد كيفية لابد من أخذها في الاعتبار عند وضع السياسات وصياغة التدخلات، وقبل ذلك عند التفكير في منهجية جديدة لبناء قواعد البيانات والمسوح القومية في مصر من جانب، وإعادة النظر في مؤشرات التقييم من جانب آخر، حتى لا تخفي المتوسطات القيم المتطرفة والتي قد تؤشر على وجود فجوات تنموية لم تتم معالجتها

إعادة ترتيب الأولويات .. عمل لائق وقطاعات اقتصادية محدثة:

إن الفرار من الدوائر المفرغة التي طالما عانينا منها سنوات طويلة، يقتضي طرح نموذج تنموي أكثر رحابة، ينطلق من الحق في العمل اللائق ،وهو حق إذا تمت كفالته يتيح للمواطن مساحات فضفاضة للتمتع هو وأسرته بحقوق أخرى مثل التعليم والصحة وغيرهما، إن الانطلاق من الحق في العمل اللائق يقتضي مداخل مختلفة للتعامل مع مشكلة الفقر ذات بعد كلي، لا تركز على المواطن بصفته فردا، ولكن تستهدف إحداث نقلة اقتصادية واجتماعية تحديثية في المناطق المستهدفة تقوم على أساس التالي:

1. تحديث وتطوير قطاع الزراعة: يعد قطاع الزراعة هو القطاع الاقتصادي الرئيس في الريف، ويعاني من مشكلات جمة ناتجة عن تقليدية هذا القطاع بصفة عامة وعدم الاهتمام بتحديثه على المستوى القومي ،مما أدى إلى انخفاض إنتاجيته، فمعدلات نمو الإنتاج الزراعي انخفضت من 43.4%، 91 - 2000 إلى 23.2%، 2011 - 2016، كما يعانى من كثير من القيود المتعلقة بالقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية إقليميا ودوليا وتدنى كفاءة النظم الزراعية وانخفاض كفاءة استخدام المياه وارتفاع الفاقد في الأغذية وسلاسل القيمة، فما يقرب من 15% من المحاصيل يتم فقدانه في الحصاد والتخزين والنقل، كل هذا جعل هذا القطاع طاردا للعمالة، ومما لا شك فيه أنه رغم تقليدية قطاع الزراعة في مصر بصفة عامة، فإن التحدي أكثر صعوبة في ريف الصعيد؛ بسبب عدم تنوع قطاعات الإنتاج وانخفاض قدرة هذا الإقليم على جذب استثمارات في قطاعات أخرى، يسود في ريف مصر الحيازات الصغيرة، فثلاثة أرباع الحيازات أقل من هكتار، يشتد الأمر حدة في الصعيد ،حيث تقل مساحة الحيازات عن ريف الوجه البحري، فضلا عن ارتباط ريف الوجه القبلي بزراعات قصب السكر، وهى زراعات تعانى من انخفاض قيمتها من ناحية ويصعب التخلي عنها لأسباب فنية من ناحية أخرى ،وبناء على ذلك، فإن أولى خطوات

الخروج من الدوائر المفرغة في هذا الصدد هو العمل على تحديث قطاع الزراعة في الريف تحديثا شاملا، بما يؤدى إلى تحويله من قطاع تقليدي منخفض الإنتاجية إلى قطاع حديث ذي قيمة مضافة أعلى، جاذب للعمالة مع مظلة حمائية جيدة تشمل تأمينات اجتماعية ،وتأمينًا صحيًّا شاملًا وضمانًا لحقوق العمل ،مما يضفي عليه الطابع الرسمي، يستلزم ذلك ضخ مزيد من الاستثمارات العامة والخاصة في هذا القطاع والعمل على تغيير منهجية إداراته من خلال التوسع في الزراعة التعاقدية وتطبيق تقنيات الميكنة الحديثة ،والتي تؤدي إلى رفع الإنتاجية وتوفير فرص عمل جديدة في صيانة الآلات وتشغيلها وإنتاج مستلزماتها.

تشجيع التصنيع الزراعي في الريف والذي يحقق عددًا من الأمور: أولها، مزيد من رفع القيمة المضافة للقطاع الزراعي، ثانيها ، توفير مزيد من فرص العمل المستدام وشبه المستدام خاصة للنساء، ثالثها ،الحفاظ على المحاصيل الزراعية من الهدر ،رابعها، توفير الغذاء، وأخيرا، خلق قيم عمل حداثية قائمة على الانتظام في مواقع العمل والالتزام بالمواعيد وتعلم معايير العمل الحديثة مما يصب في صالح تغيير المنظومة الثقافية الحاكمة للريف، والتي تسهم في تغيير كثير من القيم الثقافية التقليدية ومن أهمها الحد من الإنجاب .ذلك إعادة النظر في قوانين التعاون بشكل جذري، مما يجعلها قادرة على توفير أطر مؤسسية مرنة وناجحة للإنتاج والتسويق.

4. مد مظال الحماية الاجتماعية وبالأخص التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي الشامل إلى العاملين في قطاع الزراعة ،

بحيث يتحول هذا القطاع من قطاع غير رسمي إلى قطاع رسمي، والحقيقة أن الفرصة قائمة، حيث يتيح قانون التأمينات الاجتماعية الجديد فرصة لتغطية العمالة غير المنتظمة مدخل ديمقراطي وعادل في تطوير الخدمات الأساسية:

خاصة في الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي باعتبارها أحد المداخل الأساسية للحد من الفقر وتحقيق العدالة المكانية، وذلك على أساس ضمان معايير الإتاحة والجودة وقدرة الفئات الأضعف والأكثر هشاشة على الاستفادة منها والاستدامة، يقتضي النجاح في تحقيق ذلك التالي:

1 . إعادة النظر في معايير توزيع الخدمات الأساسية بشكل أكثر عدالة، بحيث يكون لأطراف الأطراف مثل النجوع والكفور والعزب نصيب عادل من هذه الخدمات، وربما يتطلب الأمر بعد ارتفاع عدد سكان القرى المصرية، وزيادة عدد توابعها أن تتم إعادة النظر في التقسيمات الإدارية القائمة وإنشاء قرى جديدة.

2- توجيه مزيد من الإنفاق الاجتماعي لهذه الخدمات خاصة في المناطق المحرومة ،مما يتطلب إعادة النظر في تحديد أولويات مؤسسات الدولة التنموية من ناحية والعمل على زيادة الموارد المحلية المخصصة لذلك ،وأيضا توسيع سلطات الأجهزة المحلية في المتابعة والرقابة .

3- إجراء مجموعة من التعديلات المؤسسية المطلوبة من أجل جعل العمل في المنشآت الصحية والتعليمية جاذبا سواء عبر تغيير نظام تكليف الأطباء أو وضع نظم أجور وحوافز جاذبة للعاملين في هذه المنشآت.

4. إتاحة مساحة للمواطنين للمشاركة في إدارة الخدمات الأساسية ومتابعتها ومراقبتها من خلال تنشيط مجال الأمناء في المدارس ومجالس إدارات الوحدات الصحية، وهي تضم ممثلين عن المجتمعات المحلية، مع ابتداع أشكال تنظيمية أخرى، مثل، منتديات متابعة أداء الخدمات العامة، وهي أشكال موجودة في كثير من البلدات الآسيوية وهدفها ليس فقط المتابعة، ولكن المساهمة في تذليل أي عقبات تحول دون كفاءة الأداء.

وأخيرا، يظل التحول نحو اللامركزية الإدارية والمالية وفقا لما ورد في دستور 2014 إطارا أساسيا للإصلاح الإداري والمؤسسي، مما يستلزم إصدار قانون الإدارة المحلية والشروع في إجراء الانتخابات المحلية، وربما يتعين الإشارة ختاما إلى أن أحد أسباب فشل تجربة تنمية الألف قرية الأكثر فقرا في

العقد الأول من هذه الألفية كان الإصرار على تنفيذها بشكل مركزي وتهميش دور المؤسسات المحلية في ذلك بكل مستوياتها سواء كانت تنفيذية أو منتخبة.